للتعظيم رفعه اي ليكون الاسم مرفوعا كما ان مسماه مرفوع الرتبة ويكون عمدة كما ان مسماه عمدة الخلق وانما قال وانما نسب للتعظيم لان الراجح عربية الجر بدلا او عطف بيان لموافقته الاصل من عدم التقدير اما الرفع فيحوج الى تقدير هو والنصب يحوج الى تقدير امدح وما يرد على البدلية من ان المبدل في نية الطرح تقدم رده فقه مقتفي العنق بدل من واو لا تذهن قفي يقفوا قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها الهما اسمي تسمية الى هما تم الى المطلب وهاتا هذا ابو اعبد المطلب وسموا بعبد الله وسموا النبي صلى الله عليه وسلم المصطفى اصله مصتفو قلبت التاء طا لوقوعها بعد احرف الاطباق الاربعة الصاد والضاد والطا والظا والواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها اي المحمل اسم مفعول فالعنه منقلبة عن ياء متوجة لشدة حبه اما علة للمدح او للجبي بعد تقليله بالمدح على ما مر لانه من تقديم العام على الخاص لا يرد قوله تعالى وكان رسولا نبيا لان نبيا حال والحال وان كان وصفا في المعنى تفيد المقارنة لما علمها فنبيا افاد مقارنة النبوة لكونه مرسولا واعتنام الاتيان بالقام بعد المخاص انما هو لعدم الفائدة فاذا افاد كما في الاية لم يمنع فان قلت الصفة تفيد المقارنة اذ كانت لازمة مع انها لا تجيء تارة اخرى عن الاخص مما قلت افادتهما المقارنة لا من حيث كونه صفة بل من قرائن وسوا العلم بكونها لازمة افاده الشم في كبيره واقول ذهب الشيخ محيي الدين بن العربي في فتوحه المكية الى انه يشترط في مسمى ان يختص بحكم لا يشاركه فيه فهو فيكون بينه وبين الرسول عموم وخصوص مطلقا وجه ونقله عنه العارف الشعراني في الكبريت الاحمر واقره وعلى هذا الاشكال اصلا فاحفظه يسمحنا بما في نفسه في المختار السماح الجود وسمح به يسمح بالفتح فيهما سماحة وسماحا اي جاد وسمح له اي اعطاه وسمح من باب ظرف صار سمحا يسكون الميم وقوم سمحا بوزن فقها وامرأة سمحة يسكون الميم وتسوق سمحى سماح بالكسر وامسماحة المساهلة وتسامحوا تساهلوا اهم وقد ابا صاحب القاموس في ضبطهما فاعتبره من اغتر فضبط الميم في عبارة الشم بالضم وفي اسم ظرف لغو متعلق بسمحنا او مستقر حال من ضمير الباء والاول اولى وما صفق به من ان اسم يسموح بدلا فيه لا يخفى على احد

فيه

فيه من الصلاة المأمور بها اي مشتق من الصلاة المذكورة المأمور بها في الخبر حيث قيل فيه امرنا الله ان نصلي عليك وهي بمعنى طلب الرحمة لانها من الخالق اي وليس مشتقا من الصلاة بمعنى الرحمة لان قائله هو الله كذا قرر شيخنا الشم وقرر شيخنا الاجهوري وغيره واقول لا يخفى ان هذا لا يتاتى في كلام المصنف لاسناد الصلاة عنه الى الله تعالى فلا يصح ان تكون من الصلاة المأمور بها في الخبر الذي هي طلب الرحمة وان هذا انما يتاتى لو كان المراد من الصلاة المأمور بها في الخبر الصلاة الذهنية كان قال اصلي عليه فالصواب ان صلى في كلامه من الصلاة بمعنى الرحمة لا بمعنى طلب الرحمة وان الجملة خبرية لفظا طلبية معنى فيكون طلب الرحمة مستفادا من الجملة لا من صلى فقط واذا اردت ان تجعل كلام الشرعلي وجه صواب فاجعل المراد ان صلاة المصطفى بقوله صلى الله عليه وسلم فرد من افراد الصلاة المأمور بها في الخبر لا من افراد الصلاة بمعنى الرحمة ولا شك ان المأمور بها في الخبر بمعنى طلب الرحمة وكل فاذا قوله المأمور بها الخ قف يراجع على هذا التنبيه على سبب صلاة المصنف وكانه قال انما اصلي عليه لما امر بالصلاة عليه في الخبر وهذه النكتة منجهة عما قرره الشم ايضا فتامله فانه نفيس

وبالحق ان معناها واحد ولهذا قال ابن هشام في مغنيه فتكون من المشترك المعنوي اي الذي لم يقصد فيه الوضع الاول اللفظي الكلي وهو ما قصد فيه الوضع وقد استدل عليه بامور نوقش فيها فارجع الى المغني وما كتب عليه

وهو العطف بفتح العين وهو لغة الميل والمحنو والمراد به هنا الاحسان اي وجه اما بكسر العين فهو الجانب بالمعنى الذي دهن مخيلي الحقيقة بحسب اختلاف المقاطع اي التفضل اي الكيفية المنفسانية التي تقتضي كما هو معنى الرحمة في الاصل لاستحالتها في حقه تعالى وهم من حمل الرحمة في حقه تعالى على الارادة التفضل اي الاحسان وكل صحيح ثم الرحمة المطلوبة منه تعالى لنبينا صلى الله عليه وسلم رحمة تبلغه نهايته عليه الصلاة والسلام زيادة على ما عنده لان الكامل يقبل الكمال ومثل ذلك يقال في حق سائر الانبيا والاولياء والى الملا يكة بمعنى الاستغفار اقول المتبادر من الاستغفار طلب المغفرة فيكون فيه قصور لان صلاته تعالى تكون بطلب الرحمة ايضا كما ورد في الخبر فاذا حمل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)